

**تحليل محتوى إفصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير**

**السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية**

**A Content Analysis of Risk Management  
Disclosures in**

**Jordanian Public Companies Annual Reports**

دكتور

**بشار الرواشدة**

**جامعة عمان العربية**

دكتور

**محمد مجيد سليم**

**جامعة عمان العربية**

من التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي المقدمة إلى هيئة الأوراق المالية، وبلغت عينه الدراسة (٥٠) شركة موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة بواقع (٢١) للقطاع المالي و(١٧) للقطاع الصناعي و(١٢) للقطاع الخدمي ،

وبعد تحليل بيانات الدراسة تم التوصل إلى أن الشركات لا تفصح عن كل من المخاطر العملة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الاقتراض والإقراض بينما وجد أن الشركات تفصح عن مخاطر الأدوات المالية وبالحد الأدنى للإفصاح ، أما بما يخص الفارق في الإفصاح عن المخاطر بين القطاعات الاقتصادية فقد وجد أن هناك فارق بين هذه

**ملخص الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى ابتواء التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية على إفصاحات عن ( المخاطر المالية، بجميع أشكالها مثل مخاطر العملة ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر الإقراض ، مخاطر الأدوات المالية) ، التي تتعرض لها او من الممكن أن تتعرض لها ، وهل هناك فروقات في الإفصاح عن المخاطر بين الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وما هي الوسائل المتخذة من قبل الشركات للتحوط ضد هذه المخاطر، وقد تم تصميم نموذج فرغت فيه البيانات

قد تعرضت إلى نكسات نتيجة لعدم معالجة المخاطر التي كانت تتعرض لها ومنها ما تم تصفيتها مثل بنك البتراء وشركة الأردن والخليج للتامين وشركة الزجاج في معان ، والبعض الآخر تعرض لخسائر لفترات طويلة مثل شركة الفوسفات.

إن الإفصاح الجيد والكافي والملائم في البيانات والتقارير المالية للشركات وما يحوي من معلومات عن المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة يساعد مستخدمي البيانات المحاسبية على تقدير أو توقع المخاطر مما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم على أسس واضحة.

كما وأظهرت العديد من الدراسات على المستوى العالمي والمحلي أن توفير معلومات جيدة عن أوضاع الشركة وعن المخاطر التي تتعرض لها او من الممكن أن تتعرض لها، له أثر مباشر في تحديد أسعار الأسهم والتنبؤ بعوائد تلك الأسهم وبالتالي توجيه المستثمرين نحو الاستثمار الجيد .

### أهمية الدراسة وأهدافها:

انعكس فشل بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تم تصفيتها كما اشرنا سابقا على إلحاق الضرر بالعديد من صغار المستثمرين ، والتي كان من الممكن تجنبها لو أن الإفصاح عن المخاطر

القطاعات وان الفارق لصالح القطاع المالي .

### المقدمة:

نصت التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بموجب القرار رقم ( ٢٠٠٥/٢٥٧ ) أن على الشركات الإفصاح عن عدد كبير من عناصر المخاطرة ، منها الوضع التنافسي للشركة وحصتها من السوق المحلي والسوق الخارجي ، ودرجة الاعتماد على موردين محددين ، والحماية الحكومية والامتيازات والقرارات ذات الأثر المالي ، كما أوجبت على مجلس إدارة الشركة الإفصاح عن المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة ، وتركز هذه الدراسة على التعرف على مدى احتواء التقارير السنوية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي على افصاحات، إدارة المخاطر سواء أكانت مخاطر خارجية أو مخاطر داخلية، مخاطر نظامية أو مخاطر غير نظامية سواء مخاطر مالية بجميع أشكالها مثل مخاطر العملة ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر الإقراض ، مخاطر الأدوات المالية ، والتي من الممكن إن تؤثر بمستويات مختلفة على أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية في السوق المالي في المدى الطويل والقصير. أن العديد من الشركات والمؤسسات الأردنية

ب - مخاطر سعر الفائدة  
وكيفية تجنبها .

ت - مخاطر الإقراض  
والاقتراض وكيفية تجنبها

ج- مخاطر الأدوات المالية  
وكيفية تجنبها .

٢- هل الإفصاح عن المخاطر في  
التقارير السنوية يعتبر مناسباً.

٣- هل هناك اختلاف إحصائي  
جوهرى في الإفصاح عن  
المخاطر التي تتعرض لها  
الشركات بين القطاعات  
الاقتصادية المختلفة .

### منهجية الدراسة:

استرشدت هذه الدراسة  
بالمنهجية التي قام بها الباحثان  
(Lajili & Zaghali 2005) لدراسة  
تحليل محتوى افصاحات المخاطر  
في التقارير السنوية للشركات  
الكندية. وتم تصميم " جداول " ،  
فرغت فيها جميع البيانات المتعلقة  
بافصاحات المخاطر في التقارير  
السنوية للشركات المساهمة العامة  
الأردنية لعينة الدراسة، و تم  
وضع (نموذج) مكون من أربعة  
أجزاء حول المخاطر والتحوط من  
المخاطر ، وهي مخاطر العملة.  
وسعر الفائدة. ومخاطر الإقراض

التي كانت تواجهها تلك الشركات قد  
تم الإفصاح عنها بشكل دقيق وكامل  
وبالوقت المناسب ، لذا سنحاول من  
خلال هذه الدراسة إلى التعرف على  
محتوى افصاحات إدارة المخاطر في  
التقارير السنوية للشركات المساهمة  
العامة الأردنية المدرجة في السوق  
المالي الأردني لما لذلك من أهمية  
لدى جميع أطراف المعادلة  
الاقتصادية ، من مستثمرين ودائنين  
وإداريين ومساهمين.

### مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بوجود  
قصور بالإفصاح عن المخاطر  
الداخلية والخارجية في التقارير  
السنوية للشركات المساهمة العامة  
الأردنية المدرجة في بورصة عمان  
مما قد يشكل عائق أمام أصحاب  
القرار الاقتصادي لاتخاذ القرارات  
المناسبة التي تبنى على معلومات  
كاملة وشفافة.

ويمكن إدراك مشكلة الدراسة  
من خلال الإجابة على التساؤلات  
التالية:

- ١- مدى احتواء التقارير السنوية  
للشركات المساهمة العامة  
الأردنية على الإفصاحات عن:  
أ- مخاطر العملة وكيفية تجنبها.

عن مخاطر العملة في تقاريرها السنوية.

**الفرضية الثانية:** لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة في تقاريرها السنوية.

**الفرضية الثالثة:** لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن مخاطر الإقراض والاقتراض في تقاريرها السنوية.

**الفرضية الرابعة:** لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في تقاريرها السنوية.

**الفرضية الخامسة:** لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المساهمة العامة الأردنية في مدى الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها.

### التعريفات الإجرائية:

**المخاطر النظامية:** Systematic Risk (Ross et al -p-262).

وتسمى كذلك مخاطر السوق market risk وهي المخاطر الناتجة عن عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ذات تأثير عام ولا تخص شركة بعينها أو قطاع

والاقتراض. ومخاطر الأدوات المالية.

١- أعطي كل سؤال من النموذج (٥) خمس درجات ( لا ينطبق ، أفصحت عن البند عرضاً، أفصحت عن البند بشكل مختصر، أفصحت عن البند كتابه ، أفصحت عن البند بمؤشرات كميته)

### مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي يبلغ عددها (٢٤٣) شركة في نهاية عام ٢٠٠٧، (هيئة الأوراق المالية) تم اخذ عينة " طبقية" مكونة من (٥٠) شركة من مختلف القطاعات بما يشكل حوالي ٢٠% من إجمالي الشركات وموزعة بنسبة متناسب متفقة مع نسبة عدد الشركات في كل قطاع إلى إجمالي عدد الشركات ، وكان عدد العينة كما يلي : (٢١) القطاع المالي ، (١٢) قطاع الخدمات، (١٧) القطاع الصناعي.

### فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح



## الدراسات السابقة:

### الدراسات العربية:

هناك العديد من الدراسات حول موضوع الإفصاح والمخاطر التي تواجه الشركات :

هدفت دراسة الأدهم (٢٠٠٠) إلى معرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين بيتا السهم ومؤشرات الربحية للشركات المساهمة العامة الأردنية وكذلك فيما إذا كانت هناك علاقة بين بيتا المحاسبية ومؤشرات الربحية للشركات المساهمة العامة الأردنية ، بالإضافة لمعرفة العلاقة بين المخاطرة التشغيلية ومؤشرات الربحية للشركات المساهمة العامة الأردنية . وبلغ عدد الشركات عينة الدراسة التي انطبق عليها لشروط (٤١) شركة وخلصت الدراسة الى وجود علاقة عكسية على المدى الطويل بين بيتا السهم ومعدل العائد على الأصول. وجود علاقة عكسية على المدى القصير والمتوسط بين بيتا السهم ومعدل العائد على الأصول، وبنفس الوقت علاقة عكسية بين السهم ومعدل العائد على حقوق الملكية. وجود علاقة طردية على المدى الطويل والمتوسط والقصير بين بيتا المحاسبية وكل من العائد على الأصول .

اما دراسة عباد (٢٠٠٠) فهدفت إلى معرفة طبيعة العلاقة بين

المخاطر النظامية ودقة التنبؤ بالإرباح ، وكذلك معرفة طبيعة العلاقة بين بيتا المحاسبية ولدقة بالتنبؤ بالإرباح . وشملت عينة الدراسة (٢٨) شركة مساهمة . ومن نتائج الدراسة :

- ١- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنبؤ بالإرباح وبيتا المحاسبية .
- ٢- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (سالبة) بين بيتا السوق والخطأ بالتنبؤ بالإرباح.

وركزت دراسة موسى (٢٠٠١) على معرفة المعلومات المطلوبة من قبل المستثمرين والتي تعتبر من وجهة نظرهم مهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومدى أهمية المعلومات المحاسبية في الاسترشاد نحو استثمارات مجدية، وكذلك التعرف على أوجه القصور في القوائم والتقارير المالية، وقد تم اختيار عينة غير احتمالية مكونة من (٤٥) شركة.

وخلصت الدراسة إلى انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستثمرين حول المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية حسب العمر والمهنة وفئة المستثمر وبالعكس يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب المؤهل

المالية هي ذات أهمية نسبية، وان تعليمات الإفصاح تلبي احتياجات مستخدمي البيانات المالية بمستوى أعلى من المتوسط ، إن التعليمات تساعد في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي.

#### أما دراسية

**HODDER (٢٠٠١)** فقد هدفت لمعرفة الاختلاف في تفسير المخاطرة من قبل المستفيدين من البيانات المالية الناتج عن الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة بناء على التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأمريكية رقم (FFR.48) لسنة ١٩٩٧ لإعداد التقارير المالية السنوية، وتمثلت عينة الدراسة ب(٤٠) شركة صناعية مختلفة مثل صناعة السيارات، الغاز، بترول، كميوتز، كيماويات بالإضافة إلى (٩١) بنك مختلف وتوصلت الدراسة الى عدم الالتزام من قبل الشركات في تطبيق تعليمات ( FFR.48 )، وان افصاحات المخاطر بموجب هذه التعليمات لا يوجد لها مقيدات مادية واضحة.

وقد هدفت الدراسة التي

اجراها **Mohan (٢٠٠٢)** إلى التعرف على اثر افصاحات المخاطر في التقارير السنوية المعدة وفق تعليمات (FRR 48) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأمريكية

العلمي. و بينت الدراسة الأهمية الكبيرة للمعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات

إما دراسة الهبيل (٢٠٠٣) فقد هدفت لمعرفة مدى ملاءمة تعليمات الإفصاح وكفايتها لخدمة قرار الاستثمار بالأوراق المالية في الأردن وأثرها على ملاءمة المعلومات المحاسبية المنشورة، وكذلك معوقات استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة وشركات الخدمات المالية. وخلصت الدراسة إلى ملاءمة تعليمات الإفصاح بدرجة كبيرة لخدمة قرار الاستثمار في الأوراق المالية ولكن بنفس الوقت عدم كفايتها لهذا القرار.

إما دراسة أبو نصار وآخرون (٢٠٠٤) فقد هدفت إلى التحقق من مدى أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة الأوراق المالية، وكذلك التحقق من مدى كفاية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، بالإضافة إلى التحقق من مدى كفاية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وتم اختبار عينة عشوائية موزعة بين المدققين المرخصين، و معدو القوائم المالية للشركات المساهمة، بالإضافة إلى المستثمرين في أسهم الشركات المساهمة ، وخلصت الدراسة الى إن الغالبية العظمى من البنود التي تضمنتها التعليمات الخاصة بالبيانات

المعلومات المقدمة، وكذلك أظهرت الدراسة أن إفصاحات الإدارة مصدر ثمين فعلاً للمستثمرين.

تناولت دراسة

**Lajili & Zeghal (2005)** تحليل محتوى الإفصاح عن المخاطر التي تمارسها الإدارة في التقارير المالية السنوية للشركات الكندية والإفصاح عنها لجميع الأطراف الخارجيين المستفيدين من المعلومات المالية بالإضافة للمساهمين، لم تركز هذه الدراسة على المخاطر المالية فقط وإنما على المخاطر غير المالية مثل المخاطرة السوقية والمخاطرة التشغيلية والبيئية، أي أنها تركز على جميع جوانب الخطر وناقشت الدراسة ثلاثة أنواع من أساليب كشف الخطر وهذه الأنواع هي الإفصاح عن الخطر للإدارة (داخلي) لإدارة المؤسسة، والإفصاح (الخارجي) الإفصاح للمستخدم الخارجي للبيانات والتقارير المالية والنوع الثالث من الإفصاح، فهو الإفصاح عن المخاطر الذي يهتم الإدارة والمستخدمين الخارجيين في نفس الوقت.

أجريت الدراسة على (٣٠٠) شركة في مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة البيرة والتبغ وصناعات النفط والغاز ومحلات بيع المواد الغذائية والتعدين وأظهرت نتائج الدراسة أن:

على أسعار الفائدة وسعر الصرف لأجنبي وسعر السلعة من وجهة نظر المستثمرون وتقييم توقعاتهم من واقع إفصاحات المخاطرة في التقارير السنوية. شملت عينة الدراسة (٤١٦) شركة وخلصت الدراسة إلى أنه في حالة عدم وجود تعليمات (FFR.48) فإن حجم التعاملات التجارية تتغير بشكل ايجابي ويشكل مطلق لكل من سعر الفائدة وسعر الصرف وسعر السلعة، وكذلك في حالة الإفصاح بموجب تعليمات (FFR.48) فإن حجم التعاملات التجارية يتأثر بشكل أبطأ لسعر الفائدة وسعر الصرف وسعر السلعة.

تناولت دراسة

**Mercer (2004)** أربعة عوامل تؤثر في رأي المستثمرين حول مصداقية إفصاحات الإدارة وهي: مواقف حساسة في توقيت الإفصاح، مصداقية الإدارة (( القدرة على الإفصاح، وجديرة بالثقة )) مستوى التأكد الداخلي والخارجي، خصائص الإفصاح نفسه.

وقد أظهرت الدراسة أن مصداقية الإفصاح تكون عالية عندما يكون لدى الإدارة قليل من الإحساس في تضليل المستثمرين أو أن تميل أن تكون جديرة بالثقة وكذلك أظهرت الدراسة أن مصداقية الإفصاح تتأثر في الخصائص المختلفة للإفصاح نفسه مثل، الدقة و المكان، والتوقيت، وكمية



على كل من الاقتصاد بشكل عام والمستثمر بشكل خاص.

وأشار (Lajili & Zaghal) انه من المتوقع إن تسعى الشركات للحصول على معلومات عن المخاطر حتى تمكن مستخدمي هذه المعلومات من وضع استراتيجيات للسيطرة على هذه المخاطر، ويساعد كذلك في التعرف على المشاكل الإدارية وتقييم فاعلية الإدارة في التعامل مع حالات الاضطراب في مجال الأعمال والفرص المتاحة.

والقرارات المالية تكون معتمدة على توقعات حول ما سوف يحدث في المستقبل إلا أن نتائج هذه القرارات لن تتحقق بالطريقة التي يأملها متخذ القرار إلا إذا سارت الأمور كما كان متوقعا. ولذلك فإن تحليل القوة التي يمكن أن تؤدي إلى انحراف الأحداث عن مسارها المتوقع هو بالضبط ما يشار إليه بالمخاطر. (القرى-٢٠٠٨)

فالمخاطرة (risk) حسب المفهوم العام ووفقا لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع، أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعا (شاهين ٢٠٠٥ ص٤).

أما (Jorgensen- p-449) (2003) فيقول: في الوقت الحالي

١- أن معظم الشركات تمارس النوعين من الإفصاح (الإلزامي والطوعي) حتى يستفيد منه أصحاب القرار.

٢- أن درجة الإفصاح تختلف بين الإفصاح الطوعي والإفصاح الإلزامي.

٣- أن المخاطر المالية تبدو أكثر احتمالا وهي الأكثر تأثير على عمليات الشركة.

٤- أن معظم افصاحات المخاطرة ذات معلومات وصفية وبنسبة ٤٦,٧٧%.

٥- أن التقارير تهمل عناصر مهمة من خريطة المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

٦- أن احتمالية وقوع المخاطر يتفاوت من نادرة إلى مؤكدة حسب الإفصاحات.

### مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر:

يهدف البحث إلى دراسة المخاطر التي تواجه الشركات الأردنية وكيفية إفصاح هذه الشركات عن هذه المخاطر سواء التي تعرضت لها أو من الممكن أن تتعرض لها، وكذلك كيفية إدارة هذه الشركات لتلك المخاطر وإمكانية تجنبها أو التخفيف من أثارها السلبية

عدم الوقوع حيث إن الأمور اليقينية لا تمثل مخاطرة حتى وان كانت سلبية أو خسارة ، ونعلم إن هناك علاقة بين المخاطرة والعائد على الاستثمار ، فالمستثمرون لديهم استعداد لتحمل مخاطر عالية في استثماراتهم إذا اقترنت في احتمالية تحقيق عوائد مجزية والعكس فهم يرضون بعوائد متدنية على استثماراتهم إذا كانت المخاطر متدنية، ومن هنا كانت الحاجة لوجود آليات لمعرفة المخاطر وقياس المخاطر وكذلك الحاجة الأكثر إلحاحا الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات .

وحول أهمية الإفصاح عن المخاطر فيقول (Michael-2003) إن الإفصاح عن المخاطر ازدادت أهميته ليصبح جزء من التقارير المالية واحد عناصر التعبير المالي للمهتمين في الأدوات المالية من مستثمرين وهيئات منظمة ومدققين والأشخاص المهتمين وجميعهم يطالبوا بالتوسع في الإفصاح عن المخاطر.

ويشير (المهندي-٢٠٠٤- ص ٥٠) إلى أن الإفصاح عن المعلومات تكون أما على شكل تنبؤات مالية او في شكل تقديرات مالية ويستند كل منهما على مجموعه من الافتراضات والسياسات المحاسبية إلهامه ....، كذلك يتم إعداد التنبؤات بالمعلومات المحاسبية

تغيرت متطلبات الإفصاح المالي، أن تعليمات Financial Reporting Release No.48 (FRR 48) والتي تلزم الشركات أن تفصح عن المعلومات حول المخاطر الذي من الممكن أن تتعرض لها يجب أن تطبق بحرفية.

فإذا كانت المخاطر جزء من أي نشاط اجتماعي أو اقتصادي فإنها تكتسب أهمية خاصة عندما تكون دراسة المخاطر بهدف تعزيز عملية اتخاذ القرار الاقتصادي ، حيث إن مقدرة أي أصل من الأصول المالية على تحقيق عوائد هو أمر غير مؤكد وغير مضمون النتائج وذلك مما يستوجب من أصحاب القرارات الاقتصادية دراسة القوى المؤثرة أو التي قد تؤثر على مقدرة ذلك الأصل في تحقيق عوائد أي دراسة المخاطر الحالية والمتوقعة ومدى تأثيرها في توجيه الاستثمارات .

إن المخاطر تقسم إلى نوعين وهما :

### ١- المخاطر النظامية:

#### Systematic Risk

### ٢- المخاطر غير النظامية:

#### Un systematic Risk

وسبق أن تم تعريفهما، وبالتالي فإن المخاطر بالمفهوم اللغوي والاقتصادي هي عدم اليقين، والمخاطر لديها احتمالية الوقوع أو

والشركات التي لديها مناجم الاستخراج الحديد الخام ، إلا أنه يشكل مخاطر نازلة للشركات العقارية والإنشائية والصناعات التعدينية التي تعتمد على شراء الحديد الجاهز، وبالتالي فإنه بالإضافة إلى مراقبة وتقليل آثار المخاطر النازلة يجب على الشركات أن تكون لديها المقدرة على استغلال آثار المخاطر الصاعدة أي المخاطر التي تشكل بالنسبة للشركة فرصة جيدة في تحقيق عوائد ولكنها بالنسبة لشركة أو شركات أخرى فرص سيئة.

### قياس المخاطر:

أن طرق التعبير عن المخاطر في التقارير السنوية وحتى التقارير الدورية الأخرى تكون بإحدى الأسلوبين التاليين وهما:

### ١- طرق كمية :

#### Models Quantitative

وهنا تقوم الشركة بالإفصاح عن المخاطر بمؤشرات كمية مثلا تقول أن نسبة الديون المشكوك في تحصيلها تساوي ما نسبته ١٠% من إجمالي الذمم المدينة أو أن تشير إن المبيعات من المتوقع أن تنخفض في العام القادم بمقدار ٢٠%.

وبموجب المعايير الدولية فيجب على المنشأة الإفصاح عما يلي: (IFRS -2007-P659)

المستقبلي بناء على كل من الحكم والتقدير الشخصي والمعلومات والحقائق التاريخية والمستقبلية والمحددات والقيود ويبنى التنبؤ على فروض الإدارة للإحداث المستقبلي.

ويشير (lajili - p- 126) إلى أنه هناك نوعين من المخاطر أو اتجاهين من المخاطر وهي:

### ١- المخاطر النازلة

#### Risk Downside:

وهي المخاطر ذات الأثر السلبي المباشر على المؤسسة، وقد تكون بالنسبة لشركات أخرى مخاطر صاعدة. فمثلا إن مخاطر احتمال ارتفاع سعر النفط في السوق العالمي يمثل مخاطرة نازلة لشركات النقل العام وخصوصا إذا كان لديها عقود طويلة الأجل وفي نفس الوقت فإن هذا الاحتمال (ارتفاع سعر النفط) يعتبر مخاطرة صاعدة لشركات النفط بحيث يمكنها من تحقيق عوائد إضافية.

### ١- المخاطر الصاعدة

#### Risk Upside:

وهي التي تشكل فرص (Opportunities) للمنشأة في تحقيق عوائد غير متوقعة فمثلا إن احتمال ارتفاع أسعار الحديد في الأسواق العالمية يمثل مخاطرة صاعدة لشركات تصنيع الحديد

## ٢- طرق نوعية :

### Qualitative models

وبهذا الأسلوب يتم الإفصاح عن المخاطر أو التحوط منها بأساليب نوعية، مثلا وصف نوعي لنظام الرقابة الداخلية ، أو إفصاح وصفي لأسباب انخفاض المبيعات أو الإيرادات أو الأسعار في العام المقبل.

### ويطلب المعيار الإفصاح عما يلي:

- ١- التعرض للمخاطر وكيف تنجم.
- ٢- أهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطرة والطرق المستخدمة لقياس المخاطرة.
- ٣- أي تغيرات في البند (١) أو (٢) عن الفترات السابقة.

### طرق الإفصاح عن المخاطر من حيث الجهة المستهدفة:

إن الإفصاح عن المعلومات حول المخاطر وإدارتها تتم عبر ثلاثة مستويات مختلفة هي : المستوى الداخلي، المستوى الخارجي، المستوى السابقين. ( Lajili & zeghal - ٢٠٠٥ )

**المستوى الداخلي:** وهي التقارير التي تقدم للإدارة التنفيذية للمؤسسة والمستخدمين وتتضمن إشراكهم في تعريف المخاطر وقياسها وتطور

ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها لتلك المخاطر في تاريخ أعداد التقارير، ويجب أن يكون هذا الإفصاح بناء على المعلومات المتوفرة داخليا لموظفي الإدارة الرئيسيين للمنشأة وهم (مجلس الإدارة أو المسنول التنفيذي الرئيس للمنشأة). وعندما تستخدم المنشأة عدة أساليب لإدارة التعرض للمخاطر فإن على المنشأة الإفصاح عن المعلومات باستخدام الأساليب التي توفر أكثر المعلومات موثوقة.

كما يتطلب المعيار الإفصاح عن تركيزات المخاطر، وتنجم تركيزات المخاطر من الأدوات المالية التي لها خصائص متشابهة وتتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والظروف الأخرى ويتطلب تحديد تركيز المخاطر الحكم الشخصي مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف المنشأة .

وكما اشرنا سابقا إلى العلاقة بين حجم المخاطر المحتملة والعائد على الاستثمار ، هذا يعني أنه يجب التفرقة بين المخاطر العالية والمخاطرة المتدنية ، إذا المخاطرة درجات وهذا يحتاج إلى وجود مقياس أو معيار لقياس درجة المخاطر ليتمكن المستثمرون من المقارنة بين المخاطر بطرق كمية وبشكل واضح.

الاستثماري وفق قابليته لتحمل المخاطر وما يقابلها من عوائد .

### **المخاطر المالية وأنواعها ووسائل التحوط منها:**

**المخاطر المالية : Financial risk**  
(IFRS ٧ ص ٦٥٢ - ٦٦٢)

سوف نعرض أهم المخاطر المالية كما وردت في المعيار وهي:

#### **مخاطر العملة:**

#### **Currency Risk.**

قد تمثل العملة القسم الهام في الإيرادات والنفقات من خلال عملية الشراء والسلع والخدمات أو تصديرها بالعملة الأجنبية. ومخاطر العملة كما عرفها المعيار بأنها المخاطر الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي.

واوجب المعيار على المشروع أن يفصح عن:

١- مبلغ فروقات الصرف المعترف بها من الربح أو الخسارة ما عدا تلك التي تزيد عن الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

٢- صافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبنود منفصل ومطابقة لمبلغ

الأداء ومراقبتها ، وهذه (التقارير الداخلية) تساعد الإدارة والمستخدمين على زيادة كفاءة أداء المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال تزويدهم بمعلومات إستراتيجية وفق أسس منتظمة عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة أو لا بأول .

**أما المستوى المتوسط :** وهو مستوى يجمع بين المستوى الخارجي والمستوى الداخلي ويقدم إلى مجلس إدارة المؤسسة لطمأننتها حول مستوى الرقابة لدى الإدارة التنفيذية والنجاح والإخفاق في تجنب المخاطر.

**المستوى الخارجي:** الإفصاحات التي تخص الجمهور ( public disclosure) وهي المعلومات التي تخص المخاطر والمطلوب الإفصاح عنها بشكل رسمي ومنظم وتستخدم من قبل المؤسسات الرسمية والدائنين ( البنوك والمساهمين ) والمستثمرين، وتشمل المعلومات حول المخاطر المتوقعة والمحتملة التي تهم جميع الأطراف المهتمين خارج إطار المؤسسة وتنشر من خلال التقارير السنوية والدورية للمؤسسة وتزودهم بمعلومات حول المخاطر إما بشكل كمي أو نوعي.

وبالتالي فإن المستثمر ومن خلال إفصاح المؤسسات عن المخاطر في تقاريرها السنوية يتخذ قراره

الشركة في حالة حدوث  
انخفاض حاد في أسعار صرف  
العملة.

٢ - عمل عقود مقايضة للسلع  
والخدمات مع الشركات  
الأجنبية.

٣ - صياغة عقود تحوي خيارات  
تحمي القيم الحقيقية للشراء في  
حال تغير أسعار الصرف  
الأجنبي.

٤ - الاحتفاظ بعدة أنواع من  
العملات وكذلك الاستقراض  
بعدة أنواع من العملات .

٥ - توقيع اتفاقيات مستقبلية.

**مخاطر سعر الفائدة : Interest Rate**  
(٦٦٢) (٧ IFRS/الفقرة/١- ص -

وتعرف على أنها المخاطرة  
الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو  
التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية  
بسبب التغيرات في سعر الفائدة في  
السوق.

وان مراقبة مخاطر التقلبات  
في أسعار الفائدة يعتبر من الأمور  
الهامة في تقييم كفاءة الإدارة  
للأصول والخصوم. ويطلب المعيار  
الإفصاح عما يلي:

أ - التعرض للمخاطر وكيف تنجم.

فروقات الصرف ما بين بداية  
الفترة ونهايتها.

**أما معيار المحاسبة الدولي رقم**  
(٣٩ ص ٢٠١٣ - ١٧٩٨) فقد  
أشار إلى انه وفي حالة وجود خطر  
سعر صرف العملة الأجنبية يمكن  
للتزام المالي او الأصل المالي غير  
المشتق أن تكون أداة تحوط. وكذلك  
نص على انه يمكن تحديد نسبة من  
كامل أداة التحوط مثل ٥٠% من  
المبلغ الاسمي ، على أنها أداة تحوط  
في علاقة تحوط معينه .

ويشير ( Pope - ٢٠٠٥ -  
ص-٢٧٨ ) إن توقع الدخل في  
المؤسسة يعتمد بشكل كبير على حالة  
عدم التأكد وتأثيرها على التدفقات  
النقدية نتيجة الأحداث الاقتصادية  
وما تسببه من تراكمات ، وكذلك  
يشير إلى أن هذه الأحداث تختلف من  
بلد الأخر .

- ( ب ) وسائل التحوط من مخاطر  
العملة :

ولتجنب مخاطر العملة يجب  
على الشركات اتخاذ العديد من  
الوسائل لحماية نفسها من إخطار  
تذبذب العملات والتي تعتبر من  
المخاطر النظامية ومن هذه الوسائل  
ما يلي :

١ - وضع إستراتيجية تمكن الشركة  
من تعديل أسعار السلع  
والخدمات المقدمة من قبل

لمبالغ بسعر فائدة معين ويحصل  
إن ترتفع نسب الفائدة فإن خسائر  
الإيرادات هي الفارق بين سعري  
الفائدة السعر السائد حاليا الأعلى  
والسعر القديم الاوطني .

### وسائل التحوط من مخاطر سعر الفائدة:

هناك العديد من الوسائل التي  
يمكن للمنشأة استخدامها للتحوط من  
مخاطر سعر الفائدة ومنها :

١- مزيج من القروض ذات فوائد  
ثابتة ومتغيرة .

٢- استخدام عقود مبادلة أن أمكن.

٣- استخدام عقود شراء وبيع  
مستقبلية .

٤- وضع مخصصات احترازية.

### مخاطر الائتمان " الدين " :

Credit

عرف (زيود. واخزون-٢٠٠٦-  
ص٢٠٥) مخاطر الائتمان : هي  
مخاطر أن يتخلف العملاء عن سداد  
، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين  
والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد  
لذلك ، ويتولد عن العجز عن السداد  
خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ  
مقرض، أو تراجع المركز الائتماني

ب - أهداف وسياسات وأساليب إدارة  
المخاطر والطرق المستخدمة  
لقياس المخاطر .

ت - أي تغيرات في البند (ا) والبند  
(ب) عن الفترات السابقة .

كما أنه على المنشأة الإفصاح  
عن أنواع التحوط المبينة في المعيار  
المحاسبي الدولي (٣٦):

١- وصف لكل نوع من التحوط .

٢- وصف للأدوات المالية المحددة  
أنها أدوات تحوط وقيمتها  
العادلة في تاريخ أعداد التقارير.

٣- طبيعة المخاطر التي يتم تحوطها.

أما (شاهين-٢٠٠٥) عرف  
مخاطر تغيير أسعار الفائدة بما  
يخص البنوك : هي المخاطر التي  
تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار  
الفائدة وقدرة البنك على تقييم  
أوضاعه في الوقت المناسب ،  
وتظهر في اتجاهين هما

١- مخاطر قيمة رأس المال: وهي  
المخاطر التي يتعرض لها حامل  
السند عندما ترتفع أسعار الفائدة  
في السوق ، حيث ينخفض سعر  
السند ذو الفائدة الأقل مقابل السند  
ذو الفائدة الأعلى .

٢- المخاطر الايرادية : وتنشأ هذه  
المخاطر نتيجة للتقلبات في  
أسعار الفائدة والتي يتحمل البنك  
خسارة عندما يكون مقرضا

فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها.

٤- المبلغ المسجل للأصول المالية التي خلافا لذلك ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها ، والتي أعيد التفاوض بشأن شروطها .

### وسائل التحوط من مخاطر الائتمان :

لابد للمؤسسات من وضع آليات لحماية نفسها من مخاطر الائتمان ومن هذه الوسائل التي يمكن للمؤسسات إتباعها مايلي :

١- انجاز صفقات الدين مع مؤسسات لديها كفاءة وملاءة مالية عالية .

٢- وضع أنظمة واتفاقيات ذات شروط مسبقة لتحويل الإقراض .

٣- تحديد سقف محددة وصلاحيات محددة لكل طرف مخول في الإقراض داخل المؤسسة .

٤- مراقبة أرصدة العملاء على أساس منتظم .

٥- الاستمساك بمرهونات و ضمانات ذات كفاءة عالية وقابلة للتسليم ومعادلة لأصل الدين .

### مخاطر الأدوات المالية:

تعرف الأدوات المالية على أنها: (أي عقد يحدث أصلا ماليا

للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد.

ويشير (القرري-٢٠٠٨) إلى أن مخاطر الائتمان من أكثر الأنواع التي تواجه البنوك التجارية وان هذا النوع من المخاطر يمثل ٦٠ % من مجموع المخاطر التي تواجهها هذه البنوك . وتظهر هذه المخاطرة عندما يتخلف المقرض عن سداد القرض في التاريخ المحدد وهذا يقود إلى انخفاض التيمة الحالية للأصول ويضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة، والمخاطرة الحقيقية للائتمان تتمثل بانحراف أداء المحفظة عن القيمة المتوقعة.

اما المعيار رقم (٧-p660-IFRS) فقد طلب من المنشأة الإفصاح عما يلي حسب فئة الأداة المالية:

١- المبلغ الذي يمثل أقصى درجة تعرض لمخاطرة الائتمان في تاريخ إعداد التقرير بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به او تحسينات الائتمان الأخرى .

٢- وصف للممتلكات المحتفظ بها كضمان وتحسينات الائتمان الأخرى. فيما يتعلق بالمبلغ المفصح عنه في الفقرة (١) أعلاه.

٣- معلومات حول نوعية الائتمان للأصول المالية التي لم تنقضي



- ٢- وضع مخصص للوقاية من الانخفاض الحاد بقيم الأدوات المالية.
- ٣- تنويع الأدوات المالية لـدي المنشأة.
- ٤- دراسة جيدة ودائمة للعملاء .
- ٥- وضع حدود عليا لكل نوع من أنواع الأدوات المالية.

### نتائج الدراسة:

أشارت النتائج الى:

- ١- أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن المخاطر المالية بلغ (٢,٩٧)، وانحراف معياري (٠,٥٥٢٧) مما يؤشر الى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تفصح عن المخاطر المالية في تقاريرها السنوية، (بالمجمل) أي على اعتبار أن المخاطر المالية وحدة واحدة والتي هي مخاطر العملة، مخاطر الأدوات المالية، مخاطر الإقراض والاقتراض، مخاطر سعر الفائدة .

- ٢- أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن المخاطر الأدوات المالية بلغ (٣,٠٩) وانحراف معياري (٠,٥٩٢٥)، ويلاحظ أن جميع قيم (t) المحسوبة كانت غير معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha = 0,05)$ . ومما سبق يقتضي

لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر. الأصل المالي هو أي أصل يكون عبارة عن: ١- نقدية. ٢- أدوات حقوق الملكية لمشروعات أخرى. ٣- حق تعاقدية. ٤- العقد الذي يمكن أو ستتم تسويته في أدوات (حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة) (المعيار الدولي رقم ٣٢ ص - (١٣٦٦).

وبموجب المعيار (P659-٧-IFRS) فإنه على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة من الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة في تاريخ إعداد التقارير. ولكل نوع من المخاطر الناجمة من الأدوات المالية على المنشأة الإفصاح عما يلي:

- ١- التعرض للمخاطرة وكيف تنجم.
- ٢- أهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطرة والطرق المستخدمة لقياس المخاطرة.
- ٣- أية تغيرات في البند (١,٢) عن الفترة السابقة.

### وسائل التحوط ضد مخاطر الأدوات المالية:

- ١- إبرام عقود واضحة وتكون أكثر تحوطيه للإخطار الناتجة عن الأدوات المالية.

سابق يقتضي ما يلي: قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة في تقاريرها السنوية ورفض الفرضية البديلة.

٥. أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن مخاطر الإقراض والاقتراض بلغ (٢,٩٤)، وانحراف معياري (٠,٦٦٤٨) مما يؤشر على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تفصح عن مخاطر الإقراض والاقتراض في تقاريرها السنوية، ويلاحظ أن جميع قيم (t) المحسوبة كانت غير معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha = ٠,٠٥)$ .

ومما سبق يقتضي ما يلي: قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن مخاطر الإقراض والاقتراض في تقاريرها السنوية ورفض الفرضية البديلة.

٦. توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير القطاعات الاقتصادية في الإفصاح عن المخاطر المالية حيث وجدت أن  $(F = ٥,٠٣٠)$  ومستوى الدلالة  $(٠,٠١٠)$  وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha = ٠,٠١)$ ، مما

ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في تقاريرها السنوية وقبول الفرضية البديلة.

٣. أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن العملة بلغ (٢,٩٨)، وانحراف معياري (٠,٦٤٥١) مما يؤشر على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تفصح عن مخاطر العملة في تقاريرها السنوية ويلاحظ أن جميع قيم (t) المحسوبة كانت غير معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha = ٠,٠٥)$ . ومما سبق يقتضي ما يلي: قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن المخاطر السوقية في تقاريرها السنوية ورفض الفرضية البديلة.

٤. أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة بلغ (٢,٨٧)، وانحراف معياري (٠,٧٣٥٣) مما يؤشر على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تفصح عن مخاطر سعر الفائدة في تقاريرها السنوية، ويلاحظ أن جميع قيم (t) المحسوبة كانت غير معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha = ٠,٠٥)$ . ومما

وكيفية التعامل معها وكيفية الإفصاح عنها.

٤- أن تشكيل لجان محايدة لتقييم التقارير المالية يعزز ثقة أصحاب القرار الاقتصادي والمستثمرين في البيانات المالية ، حيث إن التجارب العالمية والمحلية أثبتت أنه في كثير من الحالات التي أدت إلى انهيار شركات عملاقة أن تقرير المدقق لم يكن موضوعي بل كان مظل كما هو الحال في شركة انرون الأمريكية وأزمة الرهن العقاري التي تجتاح العالم اليوم ، مع الملاحظة أن القوانين المنظمة لمهنة التدقيق تحوي مدا خيل يمكن أن تظلل المدقق نفسه.

٥- أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات إشارة واضحة حول المخاطر التي تتعرض لها أو من الممكن أن تتعرض لها الشركة .

## المراجع

### المراجع العربية:

١. أبو نصار. محمد حسين - والذنيبات علي (٢٠٠٤) أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية- مجلة

يقتضي رفض الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير وقبول الفرضية البديلة، وأن الفروق كانت لصالح الشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاع المالي.

### التوصيات :

بناء على النتائج السابقة فإننا نوصي بما يلي :

١- في حال وجود مخاطر من الممكن أن تتعرض لها الشركات المساهمة العامة عليها أن تقوم بالإفصاح عنها بمؤشرات كمية وان لا يكتفى في الإفصاح عنها إنشائيا حتى يتمكن المستثمر وصاحب القرار الاقتصادي من معرفة حجم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها .

٢- على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن إصدار تعليمات ونماذج ترشد الشركات في كيفية الإفصاح عن المخاطر ، حيث تبين لنا من خلال الزيارات الميدانية أن هناك عدم معرفة من قبل عدد كبير من المحاسبين ومعدّي التقارير المالية في كيفية الإفصاح عن المخاطر .

٣- أن يتم تحديث المناهج والخطط التعليمية في الجامعات الأردنية لتتوسع في تدريس المخاطر

٧. موسى خالد يونس (٢٠٠١) تحليل العلاقة ما بين القرار الاستثماري والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية - رسالة ماجستير - جامعة القدس - فلسطين .
٨. عباد منير محمود (٢٠٠٠) العلاقة بين المخاطرة ودقة التنبؤ بالإرباح - رسالة ماجستير - الجامعة الأردنية - الأردن
٩. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٧) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - مجموعة طلال أبو غزالة - عمان .
١٠. فانستابل.ف (٢٠٠٧) الدليل الإرشادي لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام /معلومات إضافية حول إدارة المخاطرة في الجهات
- E-mail  
- <international@ccrek>be  
- بلجيكيًا - مترجم إلى اللغة العربية .
١١. شاهين . علي عبد الله (٢٠٠٥) إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف . بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في
- دراسات- الجامعة الأردنية المجلد (٣) - العدد (١) الأردن.
٢. عبيدات. محمد إبراهيم سلطان (٢٠٠٤) اثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية - أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة - جامعة عمان العربية - الأردن.
٣. الهبيل. جمال خالد عبد القادر (٢٠٠٣) مدى ملاءمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمرين في الأردن- رسالة ماجستير في المحاسبة-جامعة آل البيت - الأردن.
٤. هيئة الأوراق المالية. (٢٠٠٥) تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.
٥. وزارة الصناعة والتجارة. (١٩٩٧) قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته - وزارة الصناعة والتجارة.
٦. الأدهم . نسرين خير الدين فايز (٢٠٠٠) اثر المخاطرة في تفسير اختلاف مؤشرات الربحية رسالة ماجستير - الجامعة الأردنية - الأردن.

Accounting – Vol. 14 -  
Issue 1-P.(64-100).

16. Lajili, Kaouthar & Zeghal, Daniel. (2005) (A Content Analysis of Risk Management Disclosures in Canadian Annual Reports) - Canadian Journal of Administrative Sciences-Vol-22-Issue 2 -P (125-142)-June CANADA.
17. Mercer .Mclly. (2002) (How Do Investors Assess the Credibility of Management Disclosure) - Accounting Horizons-Vo. 18. Issue 3.P(185-196)
18. Pope,. Peter F. - (2003) (Discussion of Disclosure Practices, Enforcement of Accounting Standards, and Analysts Forecast - Accuracy: An International Study) - Journal of Accounting Research-Vol-41-Issue 2 .P (273-283).
19. Ross .Westerfield , Jaffe – (2002) (Corporate Finance) 6<sup>th</sup> Edition –McGraw-Hill ,Inc.USA
20. Jorgensen, .Bjorn N. &Michael T. Kirschenheiter .(2003) Discretionary Risk Disclosures )-The Accounting Review –

فلسطين بين أفاق التنمية  
والتحديات المعاصرة "

١٢- المهندي.محمد عبد الله  
(٢٠٠٤) اثر الإفصاح  
المحاسبي في التقارير المالية  
السنوية المنشورة على أسعار  
الأسهم – رسالة ماجستير في  
المحاسبة- جامعة آل البيت.

١٣- الزيود.لطيف والرضا.عقبة  
ولايقة.رولا (٢٠٠٦) الإفصاح  
المحاسبي في القوائم المالية  
للمصارف ووفقا للمعيار  
المحاسبي الدولي رقم (٣٠)  
مجلة جامعة تشرين للدراسات  
والبحوث العلمية \_المجلد (٢٨)  
العدد(٢).

١٤- القرني. محمد علي (٢٠٠٨)  
المخاطر الائتمانية في العمل  
المصرفي الاسلامي.  
الخميس ٢٨-اغسطس ٢٠٠٨

[www.elgari.com/article80.htm](http://www.elgari.com/article80.htm)

### المراجع الأجنبية:

15. .Mortin. Glaum & Donna  
L .Street- (2004)  
(Compliance with the  
Disclosure Requirements  
of Germany's New  
Market): IAS Versus US  
GAAP )-Journal of  
International Financial  
Management &

Vol.78,No.2.p (449-469).

- 21-Mohan. By Venkatachalam(2002) The effect of mandated market risk disclosures on trading volume sensitivity to interest rate ,exchange rate, and commodity-Accounting Review-monday, April,1,2002.
22. Hodder,Leslie (2001) SEC Market risk disclosures: Implications for judgment and decision making-Accounting Horizons-Thurseday, March,1,2001